

اقتصاد

فوق الطاولة

رجل «الاحتكار»

علي محمود هاشم

خلال سنوات الحرب، قضى المدير السابق لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار جل منصبه في توليف التصريحات اللطيفة المتخصصة بإحلال التجار من تهمة الاحتكار الضار في الأسواق. في أحد تجلياته المشهورة، نُهبت به السجدة إلى اتهام مؤسسات التدخل الإيجابي بالاحتكار، يوماً كان التجار يخوضون معركة المصيرية لعق قدرتهم على التلاعب بالعرض والطلب باستصدار قرار بإلغاء آخر يجبرهم على تسليم ١٥٪ من مستودعاتهم الأساسية لصلحة مؤسسات التدخل الإيجابي.. في نهاية المطاف، نجح الجميع بإلغاء قرار الـ ١٥٪ لتتعلق ملكات الاحتكار من عقابها، قبل أن تتم معاودة إحيائه لسبب ما، في تموز الماضي.

على الأرجح، لم يكن رجل «الاحتكار» السابق ينوي إعلان اصطفاه بكل هذا القدر من الفجاجة، بل مجرد موازنة معنوية اعتيادية في تيرة التجار من أي ممارسة احتكارية وإصاقتها بظهر القطاع العام، ورغم ذلك، لم يصدق أن لفتت مسانداته المبدية تلك أي انتباه، وكان من المرجح أن تسير الأمور على هذه الشاكلة مع رجل «الاحتكار» الجديد، لولا أنه «طبش» تصريحاً تفوق فيه على سلفه بأشواط.

في أسوأ السيناريوهات، لم يكن رجل «الاحتكار» الجديد ليعتقد بأن يستدعي فيه أي شبهة حيال مسؤولية ممارسات احتكارية عن تأجج الأسعار مؤخراً، أدنى انتباه لولا أن أخذته الحمية فاسترسل في تصريحه إلى حدود اتهام قرارات الحجز الاحتياطي التي أصدرتها الحكومة بحق بعض التجار، بالسؤولية عن انقلاص الأسواق.. هنا، وقعت الفأس في الرأس! ربيع واجه خلاله سلسلة من التوجيهات التي ألقاها على مسامحة تشكيلة من أمتى المتوسرين في آليات العمل الحكومي، واستمع إلى سلسلة من المطالبات الملحة بضرورة تطوير عمل الهيئة «الثامنة»، كما تم وصفها.

رغم ظرافة القصص الحكومية من هذا النوع، ونهاياتها الركيكة أيضاً، إلا أن ذلك لا يلغي التساؤل عن طيبة «هيئة منافستنا ومنع احتكارنا» التي لم يصدق أن تعثر خلال السنوات الأخيرة - ولو مصادفة - بأحد التجار من ذوي الممارسات الاحتكارية! ولتلا يخضع الاتهام الأخير للأخذ والرد، فهل يقبل رجل «الاحتكار» الجديد التحدي بالعثور ولو على تصريح للهيئة، خلال السنوات الخمس الأخيرة على الأقل، تتضمن ولو تلميحاً إلى قيام أحد التجار بممارسة احتكارية!؟

بعض التجار يفعل ذلك، وللمصادفة الحضة، فقبل تصريح مسؤولية الحجز الاحتياطي عن ارتفاع الأسعار بأيام، أكد نقابي رفيع المستوى خلال اجتماع وزير التجارة الداخلية بغرف التجارة، بأن الامتناع عن تداول الفواتير يعد أكبر المشاكل التي تكثفت عمل الأسواق.. هذه الممارسة الغارقة في الزمن، لا تحتاج إلى شروحات مستقصية للتحقق مما تستبطنه من تلاعب بالأسعار، يعكس ممارسة احتكارية فضائحية.

رغم أن عبارها الطائش «طرش» الحكومة، فمن المؤكد أن رجل «الاحتكار» الجديد لم يكن يقصد اتهام قرارات الحجز بالسؤولية عن ارتفاع الأسعار، كانت مجرد محاولة صغيرة تميزه عن سلفه في تبرة الحيان من مياه البحر، وهو ما حظي بالتهكم على ما يبدو، وأغلقت القضية عند هذا الحد، وسوف يستطيع المدير استكمال تحضيراته لإقامة مناداه العالمي الذي ينوي إطلاقه العام المقبل.. الأمور على خير ما يرام، ولا يتقصنا سوى مؤسسة قادرة على لمح الاحتكار المترعرع في الأسواق، إلى حدود تهديد السلم الاستهلاكي.



الليرة تعزز مكاسبها والدولار قرب ٧٥٠ ليرة في «السوداء».. وشكاوى لعدم انخفاض الأسعار الحكومة تقيم إجراءات ضبط الأسواق والأسعار ومنع الاحتكار ومعاقبة المخالفين الحوالات ستصبح إلكترونية.. وتطبيق «الدفع الإلكتروني» في ٤ وزارات بداية ٢٠٢٠



الوطن

عزّزت الليرة السورية مكاسبها أمام الدولار في تعاملات السوق «الموازنة» خلال ساعات النهار الأولى، لتصل مكاسبها إلى أكثر من ٣٠٪ خلال أسبوع، ليسود هدوء في التعاملات بعد الظهر، ليستقر الدولار عند مستوى ٧٥٠ ليرة سورية، مع تباين محدود في الأسعار، صعوداً وهبوطاً عن هذا المستوى، علماً بأن العرض هو الذي يطغى على التداولات، مع استمرار المخاوف من زيادة الخسارة التي وصلت إلى ٣٠ بالمئة من رأس المال المتداول بالدولار، وخاصة لمن سارع واشترى بأسعار فوق ٩٠٠ ليرة للدولار، وترجع مصادر السوق استمرار المناخ الإيجابي في سوق الصرف، وسط حملة واسعة على الصبارة، لمنع التلاعب والمضاربة.

ورغم تحسن الليرة بنسبة مهمة خلال أسبوع، إلا أن شكاوى المواطنين كثيرة حيال عدم انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهنا أحاديث عن انخفاض عرض مواد في الأسواق.

وفي السياق، قلص مصرف سورية المركزي قائمة المستودعات ذات الأولوية، والممولة عبر المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع، وذلك بناء على توجيهات الحكومة، وتنفيذاً لتوصية اللجنة الاقتصادية.

وضمنت القائمة الجديدة ١٠ مواد، هي: الأرز، السكر، الزيوت والسمن (ودكما)، والشاي، حليب الأطفال الرضع، المنة، البذور الزراعية، بيض الفقيص، وصيصان لجدات الفروج، بيض الفقيص، وصيصان لأسات الفروج والبيض، والأدوية البشرية وموادها الأولية.

وكانت القائمة السابقة شملت على: السكر والرز والزيوت والسمن والشاي والسردين والتونة وحليب الأطفال الرضع والمنة، ومستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، كالبيدات والبذور الزراعية واللقاحات البيطرية وبيض الفقيص وصيصان الدجاج البيض وكسبة وبذور الصويا والذرة الصفراء العلفية، إضافة للأدوية البشرية وموادها الأولية.

ونوه المصرف في صفحته الرسمية على «فيسبوك»، بأنه مستمر بتلبية كافة احتياجات جهات القطاع العام التموينية كالتونة والسردين والمواد الغذائية الأساسية، وأيضاً المتطلبات التشغيلية الأمر الذي يسهم في منع احتكار هذه المواد

من قبل المستوردين، وتأمينها للمواطنين بأسعار مناسبة، ويؤمن مستلزمات استمرارها.

تقييم حكومي

وسط هذه الأجواء، أجرى مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس تقييماً للإجراءات المتخذة لضبط الأسواق والأسعار ومنع الاحتكار ومعاقبة المخالفين في ظل تقلبات سعر الصرف، باعتبارها بنداً أساسياً على طاولة الحكومة.

وبحسب بيان المجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم الطلب من وزارتي الإدارة المحلية والتجارة الداخلية تحقيق أعلى مستوى من التنسيق بين المجتمع المحلي والوحدات الإدارية ومديريات التجارة الداخلية لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار، وتفعيل عمل اللجان المشتركة بينهما برئاسة عضو مكتب تنفيذي للتجول في الأسواق والتأكد من البيع وفق نشرات التسعير المعتمدة. وجدد المجلس التأكيد على التنسيق بين وزارتي الاقتصاد والتجارة الداخلية لتعزيز التوريدات اللازمة من المواد الأساسية في صالات المؤسسة السورية للتجارة، وتوزيعها حسب احتياجات كل محافظة وزيادة العروض منها.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف نداد على مراقبة الأسواق والاستمرار في ضبط الأسعار وتوفير السلع الضرورية، والترخيص على مؤسسات التدخل الإيجابي عبر «السورية للتجارة»، والاستمرار في طرح

«المركزي» يقلص قائمة المستودعات ذات الأولوية.. وسندات خزينة لتمويل المشروعات الجديدة

في المناطق الشرقية، ناقش المجلس مشروع قانون بتعميد فترة تسديد دفعة حسن النية المتعلقة بإلغاء المقترضين من المصرف الزراعي من الفوائد وغرامات التأخير لمدة عام.

وأقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لتطوير محصول القطن التي تهدف إلى زيادة مساحات زراعة القطن إلى ١٨٠ ألف مكتار حتى عام ٢٠٢٥، وتأمين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتم الطلب من مصرف سورية المركزي إنجاز ضوابط الدفع الإلكتروني وتهيئة البنية اللازمة لتطبيق نظام الحوالات الإلكترونية العام القادم.

سندات خزينة

من جانب آخر، قرر المجلس تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية التابعة للجهات العامة عن طريق طرح سندات وأذونات خزينة عامة، بفائدة محددة لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية مدروسة وفق آلية محددة بين الجهة المستفيدة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية.

وأوضح وزير المالية مأمون حمدان أن سندات الخزينة سوف تستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية، ذات الجدوى الاقتصادية، وفقاً للأولويات، إضافة لذلك، تم التسديد وفق القانون ٤٦ لعام ٢٠١٨ لإلغاء الفلاحيين من غرامات التأخير والفوائد على قروضهم الزراعية لبدء العام القادم (٢٠٢٠)، نتيجة لتعذر بعض الفلاحيين في بعض المناطق من الاستفادة من هذا القانون.

ويعد اتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة التي استعادتها الدولة وخاصة

السلة الغذائية وتأمين المواد الأساسية بأسعار مناسبة، والتعاون الوثيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمجتمع المحلي لتعزيز الرقابة الشعبية بمساعدة المجالس المحلية من خلال المكاتب التنفيذية ومجالس المحافظة والوحدات الإدارية لتعزيز ثقافة الشكوى والرقابة الشعبية بتقديم الدعم والمؤازرة لدوريات حماية المستهلك لتتابع عملها ومهامها المنوطة بها.

من جانبه، بين وزير الإدارة المحلية مخلوف أنه طالما كانت المجالس المحلية المنتخبة تمثل المجتمع المحلي، فإن اللجان التي شكلت في جميع المحافظات السورية، من مجالس الوحدات الإدارية وبشراكة كاملة مع منطى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات تعمل على مراقبة الأسواق والأسعار وضبط الجودة، كذلك الأمر يتعلق بمخالفات الاحتكار، منوهاً بتضافر الجهود وتكامل الأدوار بين كل الجهات المعنية، لافتاً إلى دور ممثلي مديرية التجارة الداخلية الذين يتبعون بصفة الضابطة العدلية المخولين باتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين، على حين يقع على عاتق اللجان المشكلة من المجالس المحلية والمنشرة على كل قطاعات المحافظات والمدن والأحياء أن تقدم المؤازرة والدعم والرقابة لحسن سير العمل بما يليي ضبط الأسواق والأسعار، ومنع الاحتكار، وتأمين متطلبات المواطنين في هذه المرحلة.

ومع استمرار النظام التركي بتقديم التسهيلات لإغراق الأسواق المحلية بالفضائع التركية المهربة والمتنصية، الصالحة عن طريق المعابر غير الشرعية،

مجلس الشعب يقر مشروع قانون إعفاء المشتركين المدينين للاتصالات

الخطيب لـ«الوطن»: الحكومة ترفع دعاوى لاسترداد ١٧ مليار ليرة على مشتركين لم يسددوا ما عليهم

عضو مجلس الشعب جورجينا رزق في ذمة الله إثر حادث اليم



الوطن

توفيت عضو مجلس الشعب جورجينا رزق أمس عن عمر يناهز ٤٢ سنة إثر حادث اليم بعد انزلاق سيارتها في الوادي نتيجة الأمطار في مشروع دمر أثناء قيامها بواجب الغراء لزميل لها بسبب وفاة أخيه.

رزق من مواليد ١٩٧٧ من ريف دمشق، بلدة النيك، حاصلة على شهادة في معهد الفنون النسوية، وهي تعتبر من أعضاء المجلس البارزين سواء في مداخلتها تحت القبة أم بالمشاطات التي تقوم بها خارج المجلس، وخصوصاً في المؤتمرات التي شاركت فيها خارج سورية.



محمد منار حميجو

أقر مجلس الشعب أمس مشروع القانون الخاص بإعفاء المشتركين المدينين لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم سواء كان نقداً أم تقسيطاً.

وقبل إقرار المشروع، أعترض بعض النواب على بعض ما ورد فيه، رغم أنهم مع مجلس القانون، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التقسيط والمهلة المخصصة لذلك، على اعتبار أن الذي سوف يسدد الرسوم تقسيماً وحسباً، والشخص نجار، لافتاً إلى أن هناك مناطق صناعية مثل حوش بلس وتل كرمي ومناطق أخرى في حماة والأذقية وحمص ودمشق وريف دمشق تم تكثيف الحوالات عليها وتم مسح نسبة ٨٠ بالمئة من هذه المناطق.

وأشار إلى أن المدن الصناعية باتت اليوم الأقل استجراراً للكهرباء بشكل غير مشروع لأنها باتت مستهدفة بشكل مكثف ودوريات الضابطة العدلية التابعة للمؤسسة موجودة هناك على مدار ٢٤ ساعة، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن كمية الاستجرار غير المشروع تنشأة واحدة في أي مدينة صناعية يقارب استجرار حي سكني بأكمله.

وأوضح أنه نتيجة الحملات المكثفة التي تقوم بها دوريات الضابطة العدلية باتت كمية الاستجرار غير المشروع للكهرباء هذا العام أقل من كمية الاستجرار خلال العام الماضي، وذلك نتيجة لقيام وزارة الكهرباء بوضع خطة منذ بداية العام بالتنسيق مع وزارة التربية والعدل والأوقاف من أجل مكافحة الاستجرار غير المشروع للكهرباء وتلافي آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني.

ولفت الخطيب إلى أن الآلية التي تعمل من خلالها وزارة الكهرباء حالياً تقوم على تقسيم عناصر الضابطة العدلية إلى ثلاث دوريات صباحية ومسائية ولييلية على مدار ٢٤ ساعة وذلك بإشراف مباشر من قبلي، مبيناً أن حملات مكافحة الاستجرار غير المشروع مستمرة وبشكل خاص حتى نهاية فصل الشتاء الحالي الذي تكون فيه ذروة الاستجرار وبشكل عام على مدار السنة القادمة.

مصفاتان بين «النفط» وشركة خاصة

وفي موضوع آخر، وافق مجلس الشعب على الاتفاقية الخاصة لتأسيس شركة مشتركة مساهمة مغلقة خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة مصفاة لتكرير النفط المتكاثف «شركة مصفاة الساحل» الموقعة بين وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية كطرف أول، وشركة أرفادا البترولية المساهمة المغلقة الخاصة وشركة ساليزار شيبينغ البنانية كطرف ثان.

كما أقر المجلس مشروع القانون الخاص بتصديق الاتفاقية المتعلقة بتأسيس شركة مشتركة مساهمة مغلقة خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة مصفاة لتكرير النفط الثقيل «شركة مصفاة الرصافة» الموقعة بين وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية كطرف

الذي لم يدفع رسومه يتم رفع دعوى قضائية بحق.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح الخطيب أنه في حال باذر المواطن إلى تسديد الرسوم المترتبة عليه فإنه سوف يتم طي الدعوى على أن يسدد رسوماها في القضاء.

وفي مداخلته له تحت القبة، بين الخطيب أن مشروع القانون يعتبر واجباً اجتماعياً للمؤسسة السورية تجاه مشتركها لإعادة الخدمات، إضافة إلى أن إعفاء المواطنين من الفوائد يسهم في إحدكير في استرجاع الرسوم إلى مؤسسة الاتصالات، الأمر الذي يسهم في العديد من المشاريع الخاصة بها.

ونص مشروع القانون على أن يعفى بشكل كامل من الفوائد من يسددا ما تترتب عليه من الرسوم نقداً، على حين يعفى بنسبة ٥٠ بالمئة من يسدد تقسيطاً، مؤكداً أن المشترك